شارك في إفتتاح أعمال المنتدى المالي العربي - الآسيوي في سنغافورة

الدكتور طربيه: إن وجود قطاع مالي منظّم ومنافس وناجح هو جزء أساسي ومهم من أي سياسة تحديث تجري في المنطقة العربية

دعا الدكتور جوزف طربيه رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية، خلال إفتتاح أعمال المنتدى العربي – الآسيوي الذي عقد في سنغافورة يومي 19– 20 أيلول/سبتمبر 2006، ضمن الفعاليات المواكبة للإجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين والذي شارك فيه وزراء مال وفعاليات إقتصادية ومصرفية عربية وآسيوية، إلى تحديث قواعد الإفصاح المالي لدى المصارف العربية وعصرنتها بما يؤهلها لمواجهة تحدي تطبيق المعايير الجديدة للجنة بازل وزيادة انخراطها في الصناعة المصرفية. وهنا النص الحرفي لكلمة الدكتور طربيه:

يسعدني أن أكون معكم اليوم في هذا المنتدى المهم ووسط هذا الحشد المتميز من القيادات المصرفية والمالية. وأود أن أشكر Cedar Hills على دعوتهم الكريمة لي للمشاركة في هذا اللقاء والتحدث عن موضوع الإتجاهات الحديثة في نمو وتوسع القطاع المصرفي العربي. وأغتنم هذه الفرصة لأعبر عن نية إتحاد المصارف العربية الراسخة للتعاون أكثر فأكثر في المستقبل مع المنظمات الدولية لتعزيز التعاون بين القطاعين المصرفيين الدولي والآسيوي والمساهمة بفعالية في زيادة حجم التبادلات الاقتصادية بين الدول الآسيوية والعالم العربي.

ومن موقعي كرئيس لإتحاد المصارف العربية، فإنني سوف أحاول أن اشارككم بعضاً من أفكاري وآرائي بالنسبة للتغيرات والتطورات الإستراتيجية التي تحصل منذ عدة سنوات في الصناعة المصرفية العربية والآفاق المستقبلية لهذه الصناعة.

بداية، اسمحوا لي أن أتحدث قليلاً عن إتحاد المصارف العربية. إن الإتحاد هو مؤسسة عربية مشتركة تجمع أكثر من 330 مؤسسة مصرفية ومالية عربية. ومن خلال نشاطه المتعدد الجوانب الذي يشتمل على إعداد الدراسات وتنظيم الندوات والمؤتمرات وتقديم المعونة الفنية، فإن الإتحاد يعمل بإستمرار على تطوير القطاعات المصرفية والمالية العربية، وتعزيز التعاون بين رجال المصارف العرب. ويمتلك الإتحاد اليوم شبكة واسعة من العلاقات الإقليمية والدولية مع كبرى المنظمات الإقتصادية والمالية. وإن الهدف الرئيسي لإستراتيجية الإتحاد الراهنة يتمثل بمساعدة المصارف والمؤسسات المالية العربية في الإستفادة من عولمة الأعمال بكل أنواعها مع الحرص على التخفيف من مخاطرها، إلى جانب تقوية التعاون بينها من أجل ضمان مصالحها وأيضاً مصالح إقتصاداتها وشعوبها.

إن الإقتصاد العالمي يشهد منذ أكثر من عقدين مجموعة من التغيرات والتطورات الإستراتيجية وذلك بإتجاه العولمة والتحرر والإرتباط إلكترونياً والشراكات بين الدول والمناطق والمؤسسات. ومما لا شك فيه أن العالم يتجه بشكل سريع ليكون قرية عالمية تؤمن للدول والشركات الإستفادة من الفرص المتزايدة كل يوم، لكن في الوقت نفسه يتعيّن على هذه الدول والشركات التعامل بكل دراية وفاعلية مع المخاطر المتعددة والمتنامية التي تنتجها التحولات المالية والإقتصادية والسياسية أيضاً. وخلال هذه الفترة، فإن العالم العربي يواكب هذه التغيرات والتطورات العالمية بقوة، إذ إن كل الدول العربية تنفذ منذ مطلع التسعينات برامج للإصلاح الإقتصادي مستهدفة من خلالها زيادة درجة الإنفتاح على التمويل والإستثمار الدوليين، وتقوية دور القطاع الخاص في عملية النمو والتنمية الإقتصادية، والإنضمام إلى المنظمات والشراكات الدولية. واليوم هناك العديد من الدول العربية أعضاء في منظمة التجارة العالمية. كما أن عدداً منهم قد وقعوا على إتفاقات شراكة مع الإتحاد الأوروبي. كذلك بعض الدول العربية هي اليوم أعضاء في نادي الأسواق الناشئة.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك اليوم 67 مصرفاً عربياً مدرجة في قائمة أكبر مئة مصرف عربي بالنسبة للقوة الرأسمالية.

لقد شهد الإقتصاد العربي خلال العامين الماضيين بصفة خاصة نمواً سريعاً وذلك في موازاة التطورات الإيجابية التي حصلت وتحصل في قطاع النفط العالمي، حيث إرتفعت أسعار النفط إلى مستويات قياسية وصلت إلى 70 دولاراً أميركياً للبرميل الواحد. وهناك اليوم كتلة مالية أنتجتها هذه التطورات النفطية وتزيد قيمتها على 300 مليار دولار تبحث عن فرص إستثمارية مجزية في المنطقة. بالتأكيد إنها فرصة كبيرة للدول العربية لتحسين نموها وتنميتها وايضاً للإندماج اكثر في الإقتصاد العالمي.

ومما لا شك فيه أنه إذا تم إستخدام هذه البترودولارات الجديدة بشكل سليم وفعال، فإن الدول العربية ستكون في موقع أفضل لتحسين آفاقها الإقتصادية والإستثمارية والمالية وايضاً نموها الإقتصادي، وبما يفوق ما حققته في العام 2005 والبالغ نحو 10%.

وإن هذا النمو الإقتصادي الأفضل سيكون مدعوماً بإنشاء مراكز

مالية متطورة في المنطقة، حيث إن بعض الدول العربية وتحديداً البحرين وقطر والإمارات والمملكة العربية السعودية تعمل على بناء مراكز مالية شاملة في أسواقها من أجل إستقطاب الرساميل والإستثمارات العربية والدولية وأيضاً المؤسسات المصرفية والمالية الدولية.

وبالنسبة للقطاع المصرفي، فإنه يواكب هذه البيئة العربية المتغيرة إقتصادياً ومالياً، إذ إن هذا القطاع يشهد نمواً سريعاً منذ عدة سنوات، سواء من خلال النمو العضوي أو من خلال عمليات الدمج والتملك. كما أن تعزيز الحضور في الأسواق الإقليمية وأيضاً الدولية هو اليوم مكوّن أساسي في إستراتيجيات العديد من المصارف العربية.

ويشهد العالم العربي توسعاً ملحوظاً بإتجاه خصخصة المصارف العربية التابعة للقطاع العام. كما أن المصارف العربية تعمل بإستمرار من أجل تنويع وتوسيع قاعدة خدماتها ومنتجاتها بإتجاه المجالات المصرفية الحديثة ولا سيما إدارة الثروات وأنشطة أسواق رأس المال والتمويل التأجيري وإدخال أحدث التكنولوجيا المصرفية إلى أعمالها الداخلية وتلك التي تتم مع زبائنها بكل فئاتهم.

إضافة إلى ذلك، فإن القطاع المصرفي العربي يتبنى جهوداً حثيثة وجدية من أجل تحديث وتطوير معايير وممارسات العمل المصرفي وبما يتناسب وقواعد الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب الدولية.

واليوم هناك نحو 470 مصرفاً عربياً تدير أكثر من تريليون دولار من الموجودات، وتمتلك قاعدة ودائع تربو على 632 مليار دولار. وتعمل بقاعدة رأسمالية في حدود 96 مليار دولار. والمصارف العربية تخصص نحو 83% من ودائعها الجمعة لتمويل المشاريع والمؤسسات الإقتصادية في المنطقة.

لقد شهد القطاع المصرفي العربي نمواً كبيراً خلال السنوات الأخيرة مدفوعاً بمعدلات النمو الإقتصادي الأعلى، حيث بلغ النمو المصرفي العربي نحو 20% في العام 2005، بحيث باتت موجوداته الإجمالية تمثل أكثر من 130% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة. وهذه النسبة العالية تعكس درجة العمق المالي الكبيرة لإقتصاد المنطقة العربية.

وفي الناحية الأخرى، فإن الصناعة المصرفية الإسلامية تشهد نمواً وتوسعاً ملحوظين سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي. واليوم هناك أكثر من 300 مؤسسة مصرفية ومالية إسلامية حول العالم تدير موجودات تفوق 300 مليار دولار وتنمو بنحو 20% سنوياً. وبهذا المعنى، فإن العمل المصرفي الإسلامي يمثل صناعة متطورة بكل المقاييس، خصوصاً وأن بعض المصارف العالمية قد بدأت بالدخول إلى هذه الصناعة للإستفادة من الفرص المهمة التي تتيحها، كما أن العديد من المصارف العربية قد بدأ بإدخال الخدمات المصرفية الإسلامية في أعمالها المالية الأساسية.

وأود أن أشير هنا إلى جانب إستراتيجي متنامي الأهمية في العمل المصرفي العربي، حيث تتوسع مصارف عربية عدة وتزيد حضورها الإقليمي، وكذلك حضورها في الأسواق المالية الدولية الرئيسية. وعلى سبيل المثال، فإن بعض المصارف اللبنانية قد أوجدت حضوراً لها من خلال تأسيس مصارف أو فروع تابعة لها في بعض الأسواق المجاورة مثل الأردن ومصر والجزائر والسودان وسوريا. كما أن بعض المصارف الخليجية الكبرى تتوسع في منطقة الخليج وأيضاً في بعض الأسواق العربية الأخرى. ثم هناك بعض المصارف العربية التي لديها خطط للإنفتاح على الأسواق مثل العراق واليمن. ويمكنني القول بكل ثقة إن هذا التوسع الإقليمي سوف يغيّر طبيعة الصناعة المصرفية العربية في إتجاه الصيرفة الإقليمية. كما يمكنني القول أيضاً إن الصناعة المصرفية العربية سوف تتطور في إتجاه العالمية خلال السنوات المقبلة، خصوصاً إذا واصلت الدول العربية برامجها للتكامل أكثر فأكثر في الإقتصاد العالمي والدخول في الشراكات والمنظمات العالمية.

هذه بالتأكيد تطورات إيجابية حققها القطاع المصرفي العربي، لكن ذلك لا يجب أن يثنينا عن الإشارة إلى التحديات والصعوبات التي تعرقل نمو مصارفنا ومؤسساتنا المالية بشكل أكبر مما هو قائم حالياً.

إن قطاعنا المصرفي العربي يعاني اليوم من هيمنة كبيرة لمصارف مملوكة حكومياً على بعض أسواقنا المصرفية والكثير من هذه المصارف تعاني من ضعف الكفاءة والربحية. ثم إن العمل المصرفي التجاري يطغى بشكل أساسي على عملنا المصرفي، حيث هناك حاجة كبيرة ومتنامية لإدخال العمل المصرفي الإستثماري وتمويل التنمية. كما أن إدخال التكنولوجيات المتطورة والحديثة إلى العمل المصرفي يتفاوت بشكل كبير بين دولة وأخرى، وهناك الكثير من المصارف الصغيرة والمتوسطة الحجم تجد صعوبات جمة في إستخدام هذه التكنولوجيات.

إن عدداً لا بأس به من المصارف العربية تواجه اليوم وبكل جدية تحدي تطبيق معايير بازل الثانية، حيث إن هذه المصارف تحتاج إلى تحديث وعصرنة قواعد إفصاحها المالي، ومعايير الحاسبة وأيضاً تطوير أنظمة الحوكمة وإدارة المخاطر لديها وبما يتماشى والأعراف والمعايير الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المصارف العربية عموماً بحاجة إلى تحسين وتنمية تمويلها لمشاريع التنمية الإقتصادية والإجتماعية في المنطقة من أجل المساهمة في تخفيف الفقر وإيجاد فرص عمل أكثر في المنطقة، خصوصاً إذا علمنا بأن معدل البطالة في الإقتصاد العربي مرتفع ويصل إلى نحو 15% من إجمالي القوة العاملة العربية.

ومن ناحية أخرى، فإن القطاع المصرفي العربي يحتاج كذلك إلى رفع مستوى التعاون الإقتصادي بين الدول العربية بوتيرة أسرع مما هي عليه اليوم، حيث إن التجارة البينية العربية تمثل في حدها الأقصى نحو 10% من إجمالي التجارة العربية، وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى العالم العربي لا تزيد عن 5% من إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر العالمية.

ومما لا شك فيه أن وجود قطاع مالي منظم ومنافس وناجح هو جزء أساسي ومهم من أي سياسة تحديث تجري في المنطقة العربية.

إن المصارف العربية مدعوة إلى تقوية إمكاناتها التنافسية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية وعلى كل المستويات. كما أن هذه المصارف عليها مواصلة توجهاتها التوسعية سواء في الأسواق المحلية أو الخارجية بحيث تصبح مصارف لاعبة بشكل فعّال في الأسواق الإقليمية والدولية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مصارفنا العربية عليها التفكير والتوجه لبناء وتطوير مجالات تعاون جديدة بينها وأيضاً مع المصارف العالمية.

علينا العمل سوياً من أجل تنمية وتطوير تعاوننا وشراكاتنا على الصعيدين الإقتصادي والمالي، وذلك لإتاحة المجال أمام المصرفيين العرب للوصول بشكل أفضل إلى أسواق دولكم. وأيضاً لإتاحة المجال أمامكم كمصرفيين دوليين وأسيويين للوصول في الوقت نفسه إلى أسواقنا العربية المتزايدة الإنفتاح.

إن مصارفنا ومصارفكم لديها بالتأكيد، دور قيادي في صناعة مستقبل منطقتنا وأيضاً مستقبل العالم. علينا أن نجمع قوانا وإمكاناتنا لكي نلعب دور المحرك الرئيسي لعملية النمو والتنمية في إقتصادات بلداننا وتالياً الإقتصاد العالمي، حيث تشكل مصارفنا الأذرع المالية لأوطاننا والتي تمول المشاريع الإقتصادية والإعمارية والتنموية في أسواقنا، ثم إننا نستطيع أن نلعب دور العامل المساعد لإستقطاب الإستثمارات الخارجية من أجل خلق قوة دفع إستثماري في إقتصاداتنا الوطنية. والأهم من ذلك، يمكننا العمل سوياً لضمان شراكات إقتصادية إستراتيجية أفضل بين دولنا.

إن فرص اليوم كبيرة لكن فرص الغد أكبر. إن الوقت لا يزال مناسباً لإقتناص فرص اليوم معاً والبناء عليها لإقتناص فرص الغد. ولأجل ذلك، فإننا بحاجة لأن نعمل بشكل مشترك في استشراف الأحداث لا أن يكون عملنا رد فعل عليها، وأيضاً أن نتشارك معاً في ضمان مستقبل أفضل لإقتصاداتنا ومصارفنا وشعوبنا.□